

أفضل الوسائل

لانهاض السلطنة^(١)

خطرنا عند الفراغ من تأليف هذا الكتاب ، أن نستطلع آراء نخبة من أكابر العلماء وفحول الكتاب ، عن أفضل وسيلة تهض السلطنة بعد كبتها ، وتزيد في يقظة الأمة بعد غفوتها ؛ فسألنا من أسعدنا الحظ بالوصول إليه ، قبيل صدور هذا المؤلف ، أن يصوغ لنا فكرته الأساسية في أسطر قليلة فتكرها ، وابتليته الطلب ، أدامهم الله زهراً نضيراً في بستان العلم والأدب . واليك آراءهم مرتبة حسب تواريخ ورودها :

قال سعادة فني بشار غلول :

أقرئك السلام وبعد فسؤلك هام ومطلبك أهم
الدولة العلية ، رعاك الله ، مجموع يحتاج في سياسته وانهاضه الى
حكمة عالية وبصر بالأمور كبير . فاذا غلب الرأي الهوى ، وبطل
التفاضل بين العناصر ، وأقيم وزن العدل ، وتساوى الناس جميعاً في الحقوق
وفي الواجبات ؛ واذا خلصت نيات اهل الزعامة ، وصدقت عزائم ذوي
الرئاسة ، ففضلوا مصالح الامة على المنافع الفردية ، وجدد الكمل في طلب
الاصلاح فنشروا التعليم ، وعنوا بالأمور الاقتصادية فاستبقوا لانفسهم
مرافق البلاد وكنوزها ، وذلّلوا السبل وأمنوا السابلة ، وقرّبوا المسافات ثم
ازدروا واحترفوا واتجروا فأحرفوا ؛ واذا احكموا نظام الجندر وهدّبوه لا

(١) كتاب تاريخ الحرين البلقانيين للكاتب السياسي المجيد يوسف افندي البستاني

شك أن الدولة ناهضة من سقطتها، وأن الأمة ناشطة من عقابها،
وأنها نائلة من الحضارة والمناعة مكانا عليا ؟

وقال الدكتور فارسي افندى نمر :

حضرة الفاضل ؛ ان كان المقصود من « السلطنة » في سؤالكم
« الحكومة والأمة » في حالتها الحاضرة أي الدستورية فوسائط
إنهاضها متعددة : منها مادي ومنها أدبي . ولكل واسطة منها قوة
لا يُستغنى عنها وخصوصاً وسائط العلم والمال . على أن في الحكومة وفي
الأمة رجالاً من ذوي العلم وذوي المال فلا يعوزهم إدراك ولا يسار ؛
ولكن الذي ينقصنا هو تربية الحكومة على الاخلاق القويمة والصفات
المنظمة والمرقية لشؤون الهيئة الاجتماعية حتى نستطيع الاتحاد والتعاون
على تدبير أمورنا وانجاح أعمالنا ، ونحن جماعات ، كما يستطيع كثيرون
منا اليوم تدبير أمورهم وانجاح أعمالهم ، وهم أفراد ؟

وقال الدكتور سبى شمبل :

الدولة لا تنهض إلا بثلاثة : رجال ومال ووقت ؛ والرجال بالعلم
والتربية ، والمال بالموارد . فهل ذلك متوفر ، ولا سيما الوقت وحالنا في
الاجتماع كما هي من قلّة التكافؤ مع ما هو عليه اليوم من شدّة التنارع ؟
والجواب على ذلك يدل على المصير ؟

وقال السير رسيبر رضا :

الدولة كائن حي يحفظ وجودها بالسنة التي تحفظ بها حياة سائر الأحياء : وهي سلامة مزاجها في نفسها ووقايتها مما يهدو عليه من الخارج فأما سلامة مزاج دولتنا العثمانية في نفسه فإنما يكون باقامة الشرع العادل في القضييه ، والمساواة في الحقوق بين الرعية ، وبناء إدارة المملكة على أساس اللامركزية ، وجعل السلطة العليا شق الابلية بين العنصرين الكبيرين فيها - العرب والترك - بحيث يكونان منها كالعصرين اللذين يتكوّن منهما الماء والهواء . وأما وقايتها مما يهدو عليها من الخارج فهو الآن منوط بدول أوربة الكبرى فمن أصحاب المطامع فيها ومطامعهم متعارضة . وما دامت كذلك كانت الدولة آمنة على نفسها من اقتسامها اياها بالقوة ؛ فيجب أن تتقي استيلاءهم على البلاد بقوة المال والسياسة أي بالفتح السلمي ، وأن تقوي مزاج الأمة بالمال والعلم واعدادها للدفاع عن نفسها . فاذا هي فرطت في مراقبتها وأملأها فباعها للأوربيين وبقيت على تبذيرها وتوهمها انها تستطيع أن تحمي نفسها منهم بقوتي الدولة : البرية والبحرية الرسميتين ، ولم تجعل كل اعتمادها على الأمة ، فالخطر عليها من الفتح السلمي أقرب وأقوى من خطر الفتح الحربي .

وقال داود افندى برقات :

رأيت في اصلاح السلطنة العثمانية ان تُقسم مناطق ، وأن تكون كل منطقة مؤلفة من العناصر المتفقة في التقاليد والعادات واللغة ،

فَتُعْطَى الاستقلالَ الاداريَّ تَبْتُ مِنْ أُمُورِهِ كُلِّ مَا لَا يَتَنَاوَلُ مَنْطِقَةً أُخْرَى أَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَنْطِقَةٍ . وَيُعَيَّنُ لِكُلِّ مَنْطِقَةٍ مَنُذُوبٌ سَامٍ يِعَاوَنُهُ مَجْلِسُ إِدَارَةٍ يُوَلِّفُ مِنْهُ الْفَنِيِّينَ فِي الْأُمُورِ الْمَالِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ وَالْقَضَائِيَّةِ وَالْعَسْكَرِيَّةِ ، وَيُوَخِّذُ لِلْمَرْكَزِ الْعَامِ جِزْءًا مَعْيِنٌ مِنْ دَخَلِ كُلِّ مَنْطِقَةٍ ، وَتُلْفَى الضَّرَائِبُ الْعَشْرِيَّةُ ، وَتَقَرَّرُ ضَرَائِبُ ثَابِتَةٌ مَعْيِنَةٌ عَلَى الْأَمْلاكِ ، وَتَوْضَعُ قَوَانِينُ لِلشَّرَكَاتِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا ، وَيُوَحَّدُ الْقَضَاءُ فَلَا يَكُونُ مِنْ اخْتِصَاصِ رِجَالِ الدِّينِ إِلَّا الْأُمُورُ الشَّخْصِيَّةُ . فَتَكُونُ الدَّوْلَةُ مُؤَلَّفَةً مِنْ وِلَايَاتٍ مُتَّحِدَةٍ أَوْ مَنَاطِقٍ مُتَّحِدَةٍ

ذلك رأيي في انهاض السلطنة بسرعة

وقال مبرهي بك زيرانه :

العلة الحقيقية في حالة الدولة العثمانية اليوم فقرُ المملكة واضطرابُ الحكومة . والحكومة الدستورية في أيدي الأمة والأمة العثمانية ضعيفة الاخلاق ، عريقة في الاتقسام بسبب ما توالى عليها من أعصر الفساد أما المملكة ونعني الولايات الباقية منها في آسيا فليس فقرُها أصلياً فيها ؛ وكل ولاية منها كانت في بعض الازمان مملكة قائمة بنفسها : فالعراقُ كانت وحدها مملكة البابليين والاشوريين وبها اعترَّ العباسيون في ابان دولتهم وكانت جبايتها ثلث جباية مملكتهم الواسعة الممتدة من حدود الهند الى شواطئ الاتلانتيكي . وسوريا كانت مؤلفة من عدة دُول ثم

اعتزَّ بها السلوقيون اجيالاً؛ وكذلك آسيا الصغرى وظلَّت مدة هي أعظم
أركان الدولة العثمانية

فهذه الولاياتُ إذا أُحسنت سياستها وادارتها صارت غنية . وهذا
لا يتمُّ والأمة كما تقدَّم . فالوسيلة المثلث للنهوض بالدولة العثمانية إنما هي ترقية
الشعب وهو لا يقدرُ ان يرقى نفسه رغم استعداده الطبيعي للرقى . وقد
يقوم بذلك حاكم عادل عاقل ؛ إنما يشترط ان يكون مستبدًا وهذا
لا يتيسر والحكومة دستورية . فلا بدَّ من الاستعانة بالاجانب . وأسلمُ
الطريق أن تحالف الدولة العثمانية مع دولة تثقُ بصداقتها فتستعين برجالها
على اصلاح حكومتها وترقية شعبها وصيانتها من مطامع الدول الاخرى
بشرط أن لا يكون لهذه الدولة مطمع في الاستعمار . فاذا وقفت الى ذلك
في أثناء أربعين سنة نهضت واسترجعت روتقها م

وقال سامي افندى قصيرى

لما كانت الدولة العثمانية فيما مضى دولةً استبدادية قائمة على حكومة
الفرد كانت تقوى بقوة ذلك الفرد ، وتضعف بضعفه ، وتسعد بسعده ،
وتشقى بشقائه . أما الآن وقد أُعلن فيها الحكم الدستوري مراعاة لاحوال
الزمان والمكان ، وتبدلت حكومة الفرد بحكومة الأمة ، فصلاح الحكومة
قائمٌ بصلاح الأمة . ولا يكون ذلك في رأيي الا بنشر التعليم الحر بين
طبقاتها ، والفصل بين دنياها ودينها ، والتأليف بين عناصرها وطوائفها
حتى تصبح جميعها كتلة واحدة يحزكها من أعلاها الى أسفلها عاملٌ

واحدٌ هو عاملُ الوطنية، وتجمعها من اقصاها الى أدناها جامعةٌ واحدةٌ هي الجامعة العثمانية

وقال امكندر بك عموره

أصلحُ نظامٍ للدولة، على ما بينَ العناصرِ والولاياتِ العثمانية من التباينِ في الحاجاتِ والاخلاقِ والعاداتِ والتقاليدِ، وعلى ما بينَ أهلها من التفاوتِ في الحضارة، أن تجعلَ ممالكَ أو ولاياتٍ مستقلةً في جميعِ شؤونها الخاصةِ استقلالاً تاماً حتى في قوانينها وفي شكلِ حكومتها مع ارتباطها جميعاً في الشؤونِ العموميةِ على نحوِ نظامِ الولاياتِ المتحدةِ الأميركية، أو الممالكِ الجرمانية، فتسمى حينئذٍ الولاياتِ أو الممالكِ العثمانية المتحدة

ولهذا النظامِ مزيةٌ على كلِ نظامٍ آخرٍ وهي : أنه النظامُ الوحيدُ الذي يمكنه أن يجمعَ بينَ الولاياتِ والإماراتِ العربيةِ في جزيرة العربِ وسائرِ الولاياتِ الأخرى الممتازة وغير الممتازة

وقال امين افندي البستاني

سألتني رأيي في الدولة ومصيرها : جازَ بالدولة في هذا العامِ عبرةٌ كبرى اذا لم تعتبر بها نالها ما هو شرٌّ منها . وللدولة الآن بقيةٌ ملكٍ هو أبعدُ مدى، وامنعُ حمي، وأطيبُ بقعةً من جلِّ الممالكِ الأوربية . فهل لها أن تعدلَ الباقي من هذا الملكِ وتمنعه حادثاتِ الدهر ؟ الله أعلم

على أن الدولة لا تجهلُ أشرافَ الملكِ على المالكِ وما هو مُبِقٍ له ، وما هو ذاهبٌ به حتى لقد أصبحت الدلالةُ على وجوهِ الإصلاحِ المنشودِ من مبتذلاتِ الكلامِ ، ولو كانتِ الأفواه والأقلام . فهل للدولة أن تعملَ بما علمها الدهرُ على حينَ لم يبقَ لها من ناصرٍ إلا ما تسعى إليه من ترميمِ هذا الملكِ العزيزِ ؛ وإلا فقد قضى الله بما لا دافع له ولا مانعَ منه ، وحسبكم الإشارةُ يا ألباء هذه الدولة . فاعدلوا بين ضروبِ الرعيَّةِ لأنَّ دولتكم مستمدةٌ من جلتها لا من أعضائها ، وقدّموا الكفوَّ على غيره . مهما كانت نبعثه ومنبتُ اسلته ، واستعملوا الأجنبيَّ في تدبيرِ ما أتم ضعافٌ عن تدبيره ، واسلكوا القصدَ في عمليكم من غير سرف ولا تفريطٍ ، وخذوا بالجدِّ والصالحِ ، واخلموا القديمَ المبتذلَ ثم اعدوا للملكِ عدته من رجالٍ ومالٍ ؛ والله الوافي في هذا الباقي ما

وكتب اليَّ عالمٌ كبيرٌ لم يشأ أن يُنشرَ اسمه قال : « إن الأمر عويصٌ جداً الآن في السلطنة فواعل كثيرة متناقضةً وبعضها خفي . ولقد سمعتُ مرَّةً المرحوم نوبار باشا رئيسَ الوزارة المصرية الأسبق يقول : إن لورد دربي ألقى عليه سؤالاً مثل سؤالك وطلب منه أن يرتأي رأياً ، أو يضع مشروعاً نافعاً للسلطنة العثمانية ؛ قال نوبار : فأخذتُ القلمَ وكتبتُ « أن يُنشأ في السلطنة محكمةٌ مختلطةٌ مستقلةٌ تُرفعُ إليها الشكاوى من المأمورين فتحاكمهم وتنفذُ الحكومة ما تحكم به عليهم » فما أدقَّ هذا الانتقادُ ، وما أرقَّ هذا التهكمُ ! ..